

مستواه والمأز

الجزيرة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٤ ذو القعدة سنة ١٣٨٢ هـ . الموافق ٢٨ آذار سنة ١٩٦٣ م . العدد ١٦٧٤

عَدَدٌ مُخْتَار

مراسيم تأليف وزارة

دولة السيد سمير الرفاعي



مطبعة القوات العربية المسلحة

هكذا من الأهل

نص استقالة

دولة رئيس الوزراء السيد وصفي التل

مولاي صاحب الجلالة الملك المعظم اعزه الله

بشرفني يا مولاي ان ارفع لسدتكم الهاشمية اصدق آيات الولاء والاخلاص باسمي وباسم زملائي الوزراء مقرونة بالادعية الحارة للمولى العلي القدير بان يحفظ ذات جلالكم قائدا عظيما للأسرة الاردنية العزيزة في كفاحها لتحقيق الخير - كل الخير - لها وللأمة العربية الماجدة وان يمد جلالكم بالزيد من رعايته وعونه ويسدد خطاكم في ريادة آفاق الحرية والوحدة والحياة الافضل .

منذ حوالي اربعة عشر شهرا . شرفتموني يا مولاي بعمل امساة المسؤولية في وطننا العزيز وعهدتم الي برئاسة حكومة تقوم على خدمة اسرتنا الاردنية وامتنا العربية وفق مخطط سام وضعتموه يا مولاي وكان لنا الدستور القوم والنور الهاديء في كل ما قامت به هذه الحكومة من خطوات وانجزت من مشاريع واعمال .

اما وقد قطعت هذه الوزارة بتوجيه جلالكم شوطا في انجاز ذلك المخطط السامي وما كان لي من شرف التحدث الى جلالكم خلال الاسابيع الماضية حزن ما جد من احداث تستدعي اعادة النظر في تقدير الموقف العام وتقيم حكومة جديدة تضطلع بمسؤوليات هذا التقدير ، لتحقيق اهداف جلالكم السامية في بناء هذا البلد وخدمة هذه الأمة فاني اتشرف بان اضع استقالة هذه الوزارة بين يدي جلالكم مؤكدا اني وزملائي سنبقى - كما كنا - الجنود المخلصين لرسالة الحسين العظيم ، ولاهدافه السامية في تحقيق العزة والمنعة لهذا الوطن الامين وللوطن العربي الكبير . واسمحوا لي يا مولاي بان اعبر للذات جلالكم عن اخلص مشاعر الشكر والتقدير لما لقيته وزملائي دوماً من رعاية سامية ودعم كريم .

والله تسأل ان يحفظ جلالكم ويأخذ بيدكم لتحقيق اهدافنا في الحرية والوحدة والحياة الافضل .

١٩٦٣/٣/٢٧

الخادم الامين
وصفي التل

نص الرسالة

الملكية السامية بقبول استقالة الوزارة

عزيزتنا دولة السيد وصفي التل حفظ الله

نبعث لدولتكم بخالص محبتنا وتقديرنا وبعد ،

تلقينا كتاب استقالتكم وزملائكم . واننا اذ قبلها ، لنحب ان نعرب لكم ولزملائكم عن تقديرنا البالغ للجهود الصادقة التي بذلتموها طيلة اضطلاعكم بالمسؤولية ، في خدمة الاهداف التي رسمناها لخير بلدنا العالي وعجداًنا الكريم .

واننا ونحن نذكر بالشكر الخالص ، التزامكم للمخطط الذي وضعناه ، من اجل تحقيق المزيد من المنعة والقوة لملكنا العزيزة ، وخدمة رسالتنا القومية في الحرية والوحدة والحياة الافضل ، لنؤكد لكم ، بان ثقتنا بكم ، تستل كما كانت تستمد عمقها من ثقتنا بكل عضو في اسرتنا الاردنية الكبيرة ، وستظل نطلع اليكم جميعاً كجنود اوفياء مخلصين ، يجهدون لخدمة بلدنا ، وامتنا ، في الحكم ، وفي خارجه على حد سواء .

لقد استطاع ، ما وفرتموه من جهد مخلص ، لتنفيذ مخططنا خلال الشهور الاربعة عشر الماضية ، ان يسهم في تثبيت القاعدة الرئيسية التي تحتاجها عملية البناء الكبرى التي نبتغيها لاردننا العزيز . وسوف ندفع بذلك الجهد ، كي يستمر ويتسارع بحيث يتحقق لبلدنا انجاز عملية البناء التكاملة فيه ، والتي ستجعل منه الوطن النموذج الذي يجب ان نبغاه ونصير اليه :

واننا اذ نطلب اليكم ان تستمروا في قيامكم بمسؤولية الخدمة الى ان يتم تشكيل الوزارة الجديدة ، نرجو ان يوفقنا الله لخدمة بلدنا والعرب اجمعين عزيزنا .

الحسين طلال

عمان في ٣ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ هجرية

الموافق ٢٧ آذار سنة ١٩٦٣ ميلادية

نص التكليف الملكي السامي بتشكيل الوزارة

عزیزنا دولة السيد سمير الرفاعي

نبعث اليكم بتحياتنا ومحبتنا وتقديرنا ، وبعد ، فبناء على استقالة دولة السيد وصفي التل ، ونظراً لما نمثله فيكم من قدیم الولاء لنا وطول الخبرة والتجربة ، ولما نعرفه عن خدماتكم المشكورة في توليكم المسؤوليات السابقة ، قد قضت ارادتنا ان نعهد اليكم بمنصب رئيس الوزراء مؤكدين ثقتنا فيكم واعتاد .

اننا منذ ان ولينا رعاية هذا البلد لم ندخر جهداً في السهر على خيره وراحته واسعاد ابنائه وتوفير العيش لهم في حياة حرة كريمة يسودها النظام ويخلوها الرقي والتقدم . وقد مرت بنا الحوادث وطافت من حولنا فوقتنا بوعي تام تؤمن بوجودنا ، ورسالتنا ، وغاياتنا نحو الخير والفلاح لوطنا العالي وامتنا الكريمة ، ونعتبر المصلحة العربية العليا فوق المصالح الذاتية والمحلية ونعتبر واجباً علينا نتيجة ايماننا بالمصير المشترك والاهداف الواحدة ان نضع تلك المصلحة العليا نسباً لنا في القول والعمل .

واننا اذ ندعوكم اليوم الى حمل المسؤولية الوزارية فانما نحن نتابع العمل المتواصل للقيام بالواجبات التي تقتضيها خدمة المصالح العامة وتتطلبها الاوضاع والظروف الراهنة ، ومن اجل هذا فاننا نؤمل ان يتضمن المنهاج الذي سنبني عليه وزاراتكم ، في دائريته الداخلية والخارجية الخطوط الرئيسية التالية :

في الشؤون الداخلية :

- ١ - ان المواطن الفرد هو نواة المجتمع ، فاذا صلح امره واستقام صلح معه المجتمع العام . وهو الثروة الحية الاساسية التي تولد القوة والحركة والانتاج ، ولذلك فالعناية والاهتمام باحوال الفرد ، وطريقة حياته وتحسين معيشته ، وتنقيته وتقويته ، وتأمين رفاهه واستقراره ، والعمل على مضاعفة انتاجه ، وتوجيهه نحو التعلق المطلق بوطنه والارتباط بشعبه والولاء لكيانه ونظامه ، هي واجبات اساسية في الخدمة الوطنية واقامة المجتمع الصحيح السليم .
- ٢ - ويتفرع عن هذا دراسة احوال العامل وحاجاته من حيث العمل والسكن والمعاش ، ومساعدته على تأمين مايسر له ولعائلته العيش والاكتفاء ، وتنظيم العلاقات بين العامل وصاحب العمل واقامة الاجهزة التي تراقب سير هذه العلاقات وحماية العامل من التسلط والاستغلال . والالتفات الى شؤون الجيل الصاعد وارشاده الى الخير وتربيته التربية الوطنية الصحيحة بحيث يصبح هذا الجيل باراً بوطنه نافعاً لامتته ، كما ينبغي العناية الفائقة بشؤون الفلاحين والمزارعين ومساعدتهم في كل الظروف والاحوال لينعموا بالعيش والرخاء وليستطيعوا الصمود في حالات العسر والظنك . وان تشمل هذه العناية اوضاع التاجر والصانع وتشجيع المنظمات التعاونية من اجل تقوية المصادر العامة للثروة والانتاج القومي .

- ٣ - ان حرية التفكير والتعبير ، للفرد وللمجتمع ، بالوسائل المشروعة هي امر اقرته النظم والشرائع ومبدأ من المبادئ الاساسية التي تقرها وندعو الى تطبيقها في المجتمع الذي نعيش فيه . ولذلك ينبغي اطلاق الحريات العامة في الصحافة ووسائل النشر والتعبير عن الرأي من خلال النظرة الى خدمة هذه الامة لاظهار مواقفها ومنجزاتها كركيزة خيرة للوصول الى اهدافنا القومية المشتركة .

- ٤ - ولما كانت المسؤولية النيابية ركناً اساسياً في بناء الحياة الحرة الديمقراطية المنظمة ، فاننا نشد تنمية هذه المسؤولية وتوطيدها وافساح المجال للمعارضة البناءة الواعية في داخل المجلس النيابي للانفاذ من فعاليتها بحيث يتطور هذا الوضع الى تكوين وانشاء - نظام الحزبين - في حياتنا الديمقراطية النيابية وتوخياً لهذه الغايات وتحقيقاً لما فلا بد من اجراء التعديلات الدستورية اللازمة ، واصلاح وتعديل قانون الانتخابات العامة لضمان حرية الانتخابات ونزاهتها التامة ، واتاحة الفرصة امام المرأة الاردنية للاسهام بتبصيرها في الخدمة والبناء .

- ٥ - الاستمرار في تنظيم الجهاز الاداري في مختلف الوزارات ودوائر الدولة ، وتثبيته على اساس الكفاءة والخبرة والاختصاص والزاهة والتجرد عن الاهواء الذاتية بحيث يتحقق للبلاد في اقصر مرحلة زمنية الجهاز السليم للخدمة المدنية الذي يستطيع ضمان سير الاعمال الحكومية على ارفع المستويات واقدرها ، وان تكون القاعدة الاساسية لهذا التنظيم تحسین وترقية جهاز الحكومة في الادارة العامة والخدمة المدنية ليصبح دعامة متينة راسخة لا تتأثر بما يطرأ على جهاز الحكم السامی من تغيرات وتبدلات تقتضيها طبيعة النظام الديمقراطي البرلماني .

- ٦ - واننا لتوجه اهتمامنا خاصاً نحو مواصلة سياسة البناء والعمران وبذل المزيد من العناية والجهد لانشاء واقامة المشاريع الاقتصادية والصناعية والزراعية ومشاريع الري وتنمية مصادر المياه على اساس برامج التنمية الاقتصادية المقررة للوصول الى مستوى الاكتفاء الذاتي .

- ٧ - واما بالنسبة للقوات العربية المسلحة فاننا نطلب الاستمرار على الخطة التي رسمناها في ابعاد هذه القوى عن التدخل في السياسة والحرس على ابقاء هذه القوات وضعا للثقة واعتقادنا وثقة المواطنين وتقديرهم على السواء باعتبارها الدرع الثمين لحياة الوطن والدود عن كرامة الأمة ومصالحها . وان من اول مقتضيات هذه الخطة عدم السماح بان تنفذ المصالح الشخصية والاغراض الذاتية والحزبية الى صفوف الجيش والقوات المسلحة لكيلا يؤثر ذلك وفي ولائها ونظامها ويجب ان يعتبر هذا الامر مبدأ أساسياً يجب العناية بتطبيقه وتنفيذه بكل دقة وفي جميع الظروف والاحوال لاشاعة الطمأنينة التامة والثقة والاستقرار في نفوس الضباط وصف الضباط والافراد .

كما ان من اهم الواجبات الاساسية مضاعفة الاهتمام ومتابعة الجهود لتقوية القوات العربية المسلحة واعدادها والاعداد الكامل للواجبات والمسؤوليات الوطنية والقومية الملقاة على عاتقها .

- ٨ - اجهزة التوجيه والاعلام والارشاد ودعائها الاولى هي الاذاعة . - يجب العمل على تحسينها وتنظيمها وتدعيمها بحيث تكفل كفاءة تامة لتحقيق الاماني القومية والغايات الوطنية العليا في الوحدة والحرية والعدالة الاجتماعية وفي ارشاد المجتمع وتوجيهه نحو التفاعل الايجابي والتعاون التام مع جهاز الحكم واهدافه واشاعة الثقة بين المواطنين على اختلاف فئاتهم واتجاهاتهم الفكرية ، واستخدام هذه الاجهزة والوسائل للتعبير الصحيح عن المبادئ القومية والوطنية التي يعتنقها هذا البلد العربي الاصيل باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير - متفاعلاً في ذلك ومتعاوناً بالتعاون الاخوي الوثيق مع اشقائه في سائر الاقطار العربية الاخرى ومتناسقاً معهم في الجهد العربي المشترك لخير الامة العربية بمجموعها .

- ٩ - وتطبيقاً لمبدأ تأمين العدالة مراعاة لقواعد الحكم الصحيح ينبغي العمل بصدق واخلاص لتمكين سيادة القانون والنظام العام والاثبات مبدأ تكافؤ الفرص والقضاء على اي فساد او محسوبية او انتهازة والاشاعة العدالة وحكم القانون بما يكفل للمواطنين جميعاً الطمأنينة والسكينة والاستقرار ويضمن حمايتهم من الظلم والظلمين ليم بذلك ويتحقق تبادل الثقة الكاملة بين الشعب والحكومة . كما يجب توجيه الاهتمام التام الى صيانة الامن والسلامة العامة من التعرض الى الاختلال والضرر والاضطراب بابسدي العابثين والمستهترين ممن لا يقدرون المسؤولية ولا يلتزمون بواجبات المواطن الصالح نحو وطنه وامتته والمجتمع الذي يعيش فيه .

هكذا من الأشغال

في الشؤون العربية والقومية .

- ١ - ان المملكة الاردنية الهاشمية - وهي تشكل ميدانا رئيسيا من ميادين البقطة العربية العامة - ينبغي ان تظل ، كما كانت طيلة عهود الانطلاق العربي ، قوة متفاعلة متجاوبة مع الوعي القومي الحاضر ، متعاونة مع القوى العربية الاخرى في سبيل بناء امة عربية موحدة الفعاليات ، متناسكة الاطراف ، متناسقة الروابط والعلاقات . وان الاردن ، بما يحمله من رسالة عربية اصيلة موروثه يستطيع ان يكون ، ويجب ان يكون ، اداة ايجابية فعالة تسهم بنصيبها الكامل في تكييف الاوضاع في الوطن العربي حسب مقتضيات الوعي القومي ومستلزمات التطور والتقدم في المجتمع العربي الحديث .
- ٢ - وانطلاقا من رسالتنا هذه وعقيدتنا الراسخة فاننا نقابل بالترحيب الحار والتأييد الكامل كل مسعى وكل انجاز يحقق الاماني القومية المشتركة في الوحدة والاتحاد في شتى انحاء العالم العربي ويؤدي الى تكوين المجتمع العربي المنسق والموحد في معتقداته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وعلى اساس الاحترام المتبادل والثقة المتبادلة .
- ٣ - ويتفرع من هذه السياسة ضرورة السعي المتواصل والعمل الجسدي لتقوية الصلات والروابط الاخوية بين الاردن وشقيقاته الدول العربية .
- ٤ - ونحن في هذه البقعة العربية من الوطن العربي الكبير ، ايماناً منا بان الفرقة والانقسام في كيان الامة العربية يتنافيان مع رسالتنا القومية الموروثة ، وبغمدان المصالح الاستعمارية ويمكنان للعدوان الاجنبي الدخيل على الوطن العربي ان يستقر ويستفحل ، نؤكد يقيننا بأن الوحدة العربية التي هي امنية العرب في كل مكان انما هي الضمان الاول لمعالجة الاخطار الاجنبية في اية ناحية من انحاء العالم العربي ، وهي الكفيلة باسترداد الحقوق العربية الكاملة في الجزء المحتل من فلسطين الغالية . كما اننا نؤمن بان هذه الوحدة انما هي السبيل الوحيد الذي يضمن لامتنا العربية ان تحتل مكانتها اللائقة في العالم وان تفرض احترامها بين سائر الامم والشعوب ، وان تستخدم قواها وجهودها الفعالة لخدمة السلام العالمي وتقدم الانسانية .
- ٥ - واننا فيما ننشد من هذه الاماني القومية العليا ، لنشعر بان لهذه المملكة شخصيتها بين شقيقاتها ومكانتها في اي اتحاد او وحدة تنتظم الاقطار العربية . وان ما ادينه وشعبنا النبيل في هذا الوطن العزيز في مجال الخدمة القومية العامة وما هو ملقى عن كواهلنا من واجبات مقدسة ليمليها الموقع الذي تحتله هذه المملكة والدور الذي تسطيع ان تقوم به .
- ٦ - واننا فوق ماتقدم ذكره لنجد ان الاستمرار في دعم جامعة الدول العربية واحترام مبادئها والتمسك بمبادئها والمشاركة في كل جهد عربي لتقوية هذه المنظمة القومية انما هو من الواجبات التي نعلن عزما على الوفاء لها والقيام بها باعتبار ان هذه المؤسسة القومية تنتظم في ندوتها جميع السدول العربية الشقيقة على اختلاف نظمها السياسية والاجتماعية .
- ٧ - واما قضية فلسطين - وهي القضية التي تحتل كل جوانبنا - فاننا نرفض اخضاعها لاية تسويات تخرجها عن اطرافها الصحيح ، باعتبارها قضية شعب اعتدى على وطنه واغتصب حقه ، او تعرضها لاية محاولات ترمي الى تشكيلها حلقاتها وطمس حقيقتها .

في الشؤون الخارجية والدولية

- ١ - ان علاقاتنا مع جميع الدول الاجنبية يجب ان تقوم على اساس المساواة والاحترام المتبادل وحرية التعامل معها في حدود مصالحنا الوطنية والقومية .
 - ٢ - وفي نشاطنا الدولي ودورنا في المنظمة العالمية ينبغي ان نبذل كل جهد مستطاع للعمل على تطبيق مبادئ ميثاق الامم المتحدة في معالجة المشاكل الدولية وتعزيد المساعي الرامية الى تدعيم اركان السلام العالمي ..
 - ٣ - واننا نرى ان منح الاستقلال للشعوب والاقطار المحرومة من استقلالها وحريتها والمغلوبة على امرها هو احد الشروط الرئيسية لضمان الاستقرار والسلام في العالم . ولذلك ينبغي توجيه الاهتمام لاعانة تلك الشعوب على نيل حقوقها الطبيعية في الحرية والاستقلال وفق مبادئ شرعية الامم المتحدة لتشغل مكانتها في الاسرة الدولية ، كما يقتضي ان نساهم في الجهود الدولية المشتركة لتأمين الرفاه والخير والتقدم والازدهار لبني الانسان .
- هذا ما نراه وهذه هي الخطوط التي لنا كل الامل بانكم ستسيرون عليها متكئين على الله تعالى معتمدين على ثقتنا ، ومستندين الى ايمان الشعب وتمسكه بهذه المبادئ واخلاصه لها .
- واننا اذ نرجو لكم التوفيق في الاضطلاع بمسؤولياتكم لنتتظر ان تعرضوا علينا اسماء زملائكم الذين يختارونهم للمشاركة في المسؤولية الوزارية ومن بناء هذا البلد ذوي الخبرة والاركان ومن شبابنا المتفتح المتدفع في سبيل الخدمة الوطنية وتحقيق الحياة الافضل ، والله نسأل ان يوفقنا جميعاً لخدمة الامة والوطن ، عزيزنا .

أخمين بطلال

عمان في ٣ ذي القعدة سنة ١٣٨٢

الموافق ٢٧ آذار سنة ١٩٦٣

هكذا من أهل

نص الرسالة

التي رفعها الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

دولة السيد سمير الرفاعي اثر تكليفه بتأليف النشرة

مولاي صاحب الجلالة ، أعزه الله

تلقيت بيد الشكر والاحلال كتابكم الملكي الكريم ، المؤرخ في ٢٧ آذار سنة ١٩٦٣ والذي تفضلتم فهدمتم به الي بتأليف الوزارة ، فدعوت الى الله تعالى ان يحفظ ذاتكم الملكية ويمتكم بدوام العز والتوفيق .

وانني ، وقد حظيت بهذه الثقة الغالية للمرة الثالثة في عهدكم السعيد المديد ان شاء الله ، ولعدة مرات سابقة في تاريخ هذه المملكة الفتية ، لاشعر في نفسي بعاطفة وطنية دافقة تنبع من ثنائيا السنين التي تسنى لي فيها ان احمل المسؤولية في خدمة العرش والوطن ، وتنبت من تضاعيف الجهود التي قدمتها وفاء لهذه الثقة الغالية وقياماً بالواجب الاسمي الذي يفرضه المجتمع على الفرد والوطن على المواطن . هذه العاطفة التي تشدني الى خدمتكم برباط وثيق من الولاء والوفاء ، والى خدمة بلادي وامتي بشعور عميق من التضحية ، لا يسعني ازاها الا ان امتثل لامرركم السامي فاتولى المسؤولية في ظروف جلية كسابقاتها ، معترفا بفضلكم السابق ، مجددا لكم الشكر والامتنان .

ولقد تلقيت بمزيد الغبطة والابتهاج ما تضمنته كتاب التكليف السامي من توجيهات حكيمة وارشادات سديدة شاعت رغبتكم السامية ان تنيط في مهمة تنفيذها وتطبيقها . وان الخطوط الرئيسية التي احتوتها رسالتكم الكريمة والغايات النبيلة التي اقتضت ارادتكم ان تمهدوا الي بواجب العمل لتحقيقها ، انما هي في علمي و يقيني تجاوب صادق امين مع تفكيركم العالي وضميركم الحلي ونواياكم المخلصة كما هي بنفس الوقت تعبير صحيح اكيد لاماني الشعب الوفي في هذا البلد العربي الاصيل وانه ليشرفني ويسعدني ان اتقبل بسرور واعتزاز مسئولية تنفيذ هذه السياسة الحكيمة والخطوط الوطنية الصائبة ايماناً مني بان ذلك هو النهج القويم الذي ينبغي اتباعه والسييل الصالح الامثل الذي يجب سلوكه من اجل خير الوطن وخدمة حاجاته الجوهرية ومصالحه الحقيقية .

لقد سارت هذه المملكة في تاريخها السياسي الحديث سيراً تعرض للمتعاب والصعوبات في بعض الفترات ، ولكنها كانت على الدوام تؤمن بنفسها وبعروبها الاصلية وبأنها حلقة اساسية لا غنى عنها في عقد الوحدة العربية . ولذلك فان اي تطور في التفكير العام في الوطن العربي - كله او بعض جهاته - نحو الوحدة والاتحاد وتقوية التضامن العربي لا بد ان يجاريه وان يتجاوب معه اصدق التجاوب التفكير العام في هذه المملكة باعتبارها جزءاً لا يمكن فصله عن سائر الاجزاء ، لانه متصل ومتمم لها ، ولان هذا البلد العربي المناضل هو في واقعه وحقيقته في مركز الدائرة وعلى الخط الاول والاطول من ميدان فلسطين العزيزة .

ان ما تضمنته كتابكم السامي من توجيه كريم في مناهج العمل في الداخل بما يكفل الحرية والعدالة الاجتماعية ويحقق توطيد المسؤولية النيابية وتنميتها ، ويضمن سيادة القانون وصيانة الامن والنظام ، ويؤمن الوصول الى الاكتفاء ، وفي الخارج ، بما يوفر الكرامة الوطنية ويعزز المكانة القومية ويسر سبيل الوحدة ، هو في مجمله وتفصيله اجسل واعز ما امتثل اليه في خدمتكم انا وزملائي الذين سيشركون معي في الاضطلاع بهذه المسؤولية . والله اسأل ان يحفظ جلالتم وان يوفقنا جميعاً لتحقيق المزيد من الخير والازدهار والتقدم للشعب والوطن والامة .

وانني تنفيذاً لأمرركم الكريم ارفع الى مقامكم السامي اسماء اخواني وزملائي الوزراء لتكرموا باصدار ارادتكم الملكية بتعيينهم اذا راق ذلك لجلالتكم مولاي المعظم .

٣ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ هجرية

٢٧ آذار سنة ١٩٦٣ ميلادية

خادمكم المخلص

سمير الرفاعي

هكذا من الله أهل